

المعاهدة الدولية
بشأن الموارد الوراثية النباتية
للأغذية والزراعة



منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة
الاجتماع الخامس لفريق الخبراء التقني المخصص المعني بحقوق المزارعين
روما، إيطاليا، 24-26 يونيو/حزيران 2024
الخطوط العريضة لتقييم حالة تنفيذ المادة 9 من المعاهدة الدولية

أولاً - مقدمة

- 1- استجابة لطلب الجهاز الرئاسي في دورته التاسعة، أعدت الأمانة خطوطاً عريضة مفصلة لتقييم حالة تنفيذ المادة 9 من المعاهدة الدولية، لينظر فيها الجهاز الرئاسي في دورته العاشرة.¹
- 2- وأحاط الجهاز الرئاسي علمًا، في دورته العاشرة، من خلال القرار 2023/7، بالخطوط العريضة المفصلة لتقييم حالة تنفيذ المادة 9 من المعاهدة الدولية. كما أحاط علمًا بطلب أن يحدد التقييم أيضاً التدابير التي تحدّ من أعمال حقوق المزارعين.²
- 3- وبموجب القرار نفسه، قرر الجهاز الرئاسي إعادة عقد فريق الخبراء التقني المخصص المعني بحقوق المزارعين (فريق الخبراء). وبإعادة عقد فريق الخبراء، كلفه الجهاز الرئاسي "باستعراض الخطوط العريضة لتقييم حالة تنفيذ المادة 9 من المعاهدة الدولية والموافقة عليها، على النحو الوارد في الملحق 1 بالقرار 2023/7، مع الأخذ في الاعتبار لجميع المدخلات المقدمة".
- 4- وعلاوة على ذلك، طلب الجهاز الرئاسي إلى الأمين القيام بما يلي:
 - دعوة الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة المهتمين الآخرين، وخاصة منظمات المزارعين، إلى تقديم مدخلات وتعليقات على الخطوط العريضة المفصلة الواردة في الملحق 1 بالقرار، بما في ذلك اقتراحات بشأن كيفية إدراج التدابير التي تحدّ من أعمال حقوق المزارعين، وتجميعها ونشر التقديمات قبل أربعة أسابيع على الأقل من الاجتماع الأول لفريق الخبراء؛
 - إجراء تقييم لحالة تنفيذ المادة 9 من المعاهدة الدولية واستكمالها، وتقديم التقرير الكامل إلى الجهاز الرئاسي، وفقاً للفقرة 12 من القرار 2022/7؛
 - وتيسير العملية ومساعدة فريق الخبراء.

¹ القرار 2022/7، متاح على: www.fao.org/3/nk242ar/nk242ar.pdf

² القرار 2023/7، متاح على: www.fao.org/3/no031ar/no031ar.pdf

- 5- وبناءً على ذلك، أصدر الأمين دعوة إلى الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، وخاصة منظمات المزارعين، لتقديم مدخلات وتعليقات على الخطوط العريضة المفصلة الواردة في الملحق 1 بالقرار، بما في ذلك اقتراحات بشأن كيفية إدراج التدابير التي تحدّ من أعمال حقوق المزارعين. ولتسهيل عملية تقديم المدخلات والتعليقات وتحليلها، احتوى الإخطار على نموذج قصير.³
- 6- وتجمّع هذه الوثيقة المدخلات والتعليقات الواردة لدعم مناقشات فريق الخبراء في هذا الاجتماع.

ثانياً - توليف المدخلات والتعليقات الواردة بشأن الخطوط العريضة المفصلة لتقييم حالة تنفيذ المادة 9 من المعاهدة الدولية

- 7- تلقى الأمين عشرين مدخلاً من الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة المهتمين ومنظمات المزارعين. وترد صيغة مجمعة للمدخلات الكاملة في الوثيقة IT/GB-11/AHTEG-FR-5/24/3/Inf.1، المدخلات والتعليقات الواردة على مشروع الخطوط العريضة لتقييم حالة تنفيذ المادة 9 من المعاهدة الدولية.
- 8- وتقدم المساهمات والتعليقات الواردة مجموعة متنوعة من الأفكار والاقتراحات لتحسين الخطوط العريضة المفصلة لتقييم حالة تنفيذ المادة 9 من المعاهدة الدولية (الخطوط العريضة). وتشمل المدخلات التي تم تلقيها مجموعة متنوعة من الاقتراحات بشأن تحسين نطاق الخطوط العريضة ونهجها وأساليب جمع المعلومات، بالإضافة إلى جوانب أخرى.
- 9- ونظراً للطبيعة المختلفة والمجموعة الواسعة من المدخلات والتعليقات الواردة، لم يكن من الممكن إعداد خطوط عريضة منقحة وموحدة. ولذلك، سيحتاج النهج المتبع في إجراء التنقيحات، إن وجدت، إلى المناقشة والاتفاق عليه من قبل فريق الخبراء.
- 10- وبالتالي، يحتوي المرفق 1 على الصيغة المجمعة للمدخلات وفقاً لترتيب الخطوط العريضة. وقد يرغب فريق الخبراء في استخدام المعلومات المقدمة في الملحق 1 لتنظيم نظره في مختلف المدخلات والتعليقات الواردة في المدخلات.
- 11- وبالإضافة إلى ذلك، أعدت الأمانة الوثيقة IT/GB-11/AHTEG-FR-5/24/3/Inf.2، لمحة عامة على أعمال حقوق المزارعين على نحو ما تنص عليه المادة 9 من المعاهدة الدولية. وتلخص هذه الوثيقة الردود الواردة في التقارير الوطنية،⁴ بالإضافة إلى المعلومات المستمدة من قائمة التدابير الوطنية وأفضل الممارسات والدروس المستخلصة من أعمال حقوق المزارعين، على نحو ما تنص المادة 9 من المعاهدة الدولية.

ثالثاً - التوجيهات المطلوبة

- 12- إن فريق الخبراء مدعو لاستعراض الخطوط العريضة المفصلة. وفي هذا السياق، قد يرغب في النظر في المدخلات والتعليقات الواردة من الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة المهتمين ومنظمات المزارعين، الواردة في المرفق 1 بهذه الوثيقة، بالإضافة إلى أي مصادر معلومات أخرى مشار إليها في هذه الوثيقة.

³ البلاغ NCP GB11-002، الصادر في 7 فبراير/شباط 2024 مع موعد نهائي لتلقي المدخلات بحلول 15 مارس/آذار 2024. متاح على:

<https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/f84ccf0b-2a42-4a19-8aa9-ebf574892513/content>

⁴ وفقاً للقسم الرابع من إجراءات الامتثال. التقارير القطرية، على العنوان التالي: <https://www.fao.org/plant-treaty/areas-of-work/compliance/compliance-reports/ar/>

المرفق 1

الصيغة المجمعدة للمدخلات والتعليقات الواردة، في تسلسل الخطوط العريضة

يقدم هذا المرفق صيغة مجمعة للمدخلات والاقتراحات الواردة من الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة المهتمين ومنظمات المزارعين، استجابة للإخطار الصادر عن الأمين الذي يدعو إلى تقديم المدخلات ذات الصلة. وفي حالات قليلة، تم إجراء ترجمة من باب المجاملة من اللغة الأصلية.

ويتم تمييز النص الإضافي المقترح باللون الأحمر؛ ويشير إلى النص المقترح حذفه بشطبه؛ ويتم عرض التعليقات باللون الأزرق. وترد المدخلات والتعليقات بالترتيب التالي: التعليقات العامة، وجدول مكون من عمودين يعرض الخطوط العريضة الواردة في الملحق 1 من القرار 2023/7، وعمود ثانٍ يحتوي على المدخلات والتعليقات المقابلة حسب القسم من الخطوط العريضة.

التعليقات العامة على الخطوط العريضة لتقييم حالة تنفيذ المادة 9 من المعاهدة الدولية

الأطراف المتعاقدة

الأردن

أعتقد أن معالجة أي شيء يتعلق بحقوق الإنسان بما في ذلك حقوق المزارعين يشكل قضية رئيسية في البلدان التي تعاني من الصراعات السياسية والحروب. وأعتقد أنه ينبغي توضيح هذا الإجراء المقيد الرئيسي خاصة عندما يحدث في المراكز الرئيسية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

النرويج

قدمت النرويج، في الدورة العاشرة للجهاز الرئاسي، خطوطاً عريضة منقحة لتقييم حالة تنفيذ المادة 9 من المعاهدة الدولية، استناداً إلى الخطوط العريضة التي قدمتها الأمانة، ولكن مع بعض التغييرات الجوهرية. وكانت التغييرات الرئيسية المقترحة وأسبابها كما يلي:

- 1- تحديد الغرض من التقييم، حيث نرى أنه من المهم أن يكون هناك فهم مشترك للغرض قبل البدء في العمل.
- 2- تحديد نطاق التقييم، حيث أن الفهم المشترك لذلك مهم أيضاً.
- 3- توسيع المنهجية لتشمل المزيد من الوثائق ذات الصلة ونهج المشاركة الشاملة.
- 4- حذف المعايير، حيث نعتقد أنه سيكون من الصعب تطبيق هذه المعايير. وتعريف المعيار هو "مقياس يمكن أن يستند إليه الحكم أو القرار"، وبما أنه ليس لدينا معايير محددة لحقوق المزارعين، فمن غير الممكن أيضاً تحديد معايير دقيقة. وقد كُلفت الأمانة من قبل الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي بوضع المعايير، ولكننا ندرك أنها كانت مهمة مستحيلة.
- 5- بدلاً من ذلك، بلورة نهج يتناول ما يجب تقييمه بالضبط من حيث التنفيذ.
- 6- تبسيط القسم الرابع.

- 7- أن يقتصر الجدول الزمني على المعلومات اللازمة للدلالة على الجدول الزمني.
- 8- لتوضيح كيف يمكن إجراء القياس الكمي دون المعايير المقترحة في مسودة الخطوط العريضة المقدمة من الأمانة العامة، أضفنا أيضًا جدولًا كمثال في مرفق. وكان ذلك فقط لأغراض التوضيح.

ملغشقر

هناك فهم مشترك لأهمية المجال/الإطار القانوني آخذ في الظهور بين أصحاب المصلحة، يغذيه الاعتراف المتزايد بالمساهمة الحاسمة للمزارعين في صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام، فضلاً عن الاهتمام المتزايد بالآثار الضارة لأشكال معينة من التشريعات التقليدية على المستويين الوطني والدولي. ومع ذلك، لا تزال الخلافات في الرأي قائمة بشأن نطاق المجال القانوني اللازم لتوفير الحماية الكافية لصغار المزارعين في هذا السياق.

وإن إعادة انتخاب فريق الخبراء التقني المخصص لفترة السنتين الحالية وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ المادة 9 لن يكون إلا بمثابة "حلّ وسط"، مع الإشارة إلى الاتفاقيات أو القرارات التي تتفق فيها الأطراف المتعاقدة المعنية على تقديم تنازلات متبادلة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء. وقد يؤدي هذا النهج إلى عدم إحراز تقدم أو صعوبات في اتخاذ القرار وتشغيل فريق الخبراء التقني المخصص في المستقبل. وبعبارة أخرى، لا تزال هناك مخاوف بشأن قدرة فريق الخبراء التقني المخصص على تحقيق تقدم فعال من خلال التنازلات اللازمة.

وبالتأمل في الوضع الحالي لإعمال حقوق المزارعين، قد نرى أن المعاهدة تواجه حاليًا مجموعة غير متوازنة من الحقوق: الحقوق الفردية الحصرية للشركات المتعددة الجنسيات مقابل الحقوق الجماعية الشاملة للمزارعين.

وفي هذا السياق، من الممكن جدًا إنشاء، بطريقة ماثلة للنظام المتعدد الأطراف، مجموعة عمل خاصة مفتوحة العضوية مكلفة بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ المادة 9، مع إشراك أكبر لمنظمات/اتحادات المزارعين. ويمكن لهذه المجموعة أن تحدد التدابير التي من المحتمل أن تحد من إعمال حقوق المزارعين، مثل حقوق الملكية الفكرية، واتفاقيات الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة، وما إلى ذلك، وأن تفحصها بالتفصيل.

الولايات المتحدة الأمريكية

تقدر الولايات المتحدة الفرصة المتاحة لها لتقديم تعليقات على مشروع الخطوط العريضة لتقييم حالة تنفيذ المادة 9 من المعاهدة الدولية. وفي ما يلي تعليقات عامة وملاحظات حول مشروع الخطوط العريضة المفصلة:

- إننا نعتقد أن وضع التوصيات سيكون خارج نطاق التقييم. ولم يطلب الجهاز الرئاسي من فريق الخبراء التقني المخصص تقديم توصيات كجزء من التقييم. وتشير الفقرة 1(2) من الاختصاصات المرجعية لفريق الخبراء التقني المخصص إلى "الاستنتاجات"، التي قد تكون أقرب إلى النتائج الرئيسية أو الرسائل الرئيسية. ولذلك، ينبغي شطب أي إشارة إلى "التوصيات" من مشروع الخطوط العريضة.
- وفي جميع الحالات التي تشير فيها الخطوط العريضة إلى حقوق المزارعين، يجب التوضيح أن هذه هي حقوق المزارعين على النحو المنصوص عليه في المادة 9 من المعاهدة. وبما أنه لا يوجد تعريف "الحق المزارعين"، يجب أن نكون واضحين بشأن ما يتحدث عنه الفريق.

كندا

- لم يكن من الواضح ما إذا كانت التعليقات ستتضمن ملاحظات تتعلق بالقسم الأول من الملحق 1 من مشروع الخطوط العريضة لتقييم حالة تنفيذ المادة 9 من المعاهدة الدولية. ولتسهيل العمل على الأمانة، يرجى الاطلاع أدناه على التعليقات على الجزء المذكور أعلاه من الملحق 1.
- الطلب إلى الأمانة أن تأخذ في الاعتبار العمل الذي تقوم به هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في ما يتعلق بـ "آثار السياسات والقوانين والأنظمة الخاصة بقدرة المزارعين على الحصول على البذور والمواد الزراعية من أصناف/السلالات الأصلية للمزارعين المتنوعة والمكيفة محليًا. (الوثيقة -CGRFA (19/23/Report APPENDIX D).
- من المهم زيادة التركيز على الحقوق الموضحة في المادة 9-2، ولا سيما التأكيد على المادة 9-2 (ج)، التي تتحدث عن مشاركة المزارعين في القرارات المتعلقة بصيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام. وفي ضوء أزمات المناخ المتصاعدة، تزايد أهمية المادة 9-2 (ج)، خاصة مع إدخال سياسات وتشريعات جديدة تهدف إلى معالجة تغير المناخ الذي يؤثر بشكل مباشر على المزارعين.

بنما

الخطوط التوجيهية ضرورية لمعالجة مسألة حقوق المزارعين بصورة أدق، على اعتبار أن لكل من الأطراف المتعاقدة نُهج مختلفة بشأن تنفيذ حقوق المزارعين على المستوى القطري.

النص الأصلي

Son necesarios instrumentos guías para abordar el tema Derechos del Agricultor, de manera más precisa considerando que, las Partes Contratantes tienen diferentes enfoques sobre la implementación de los Derechos del Agricultor a nivel países.

غواتيمالا⁵

لضمان تقديم المعلومات الصحيحة لكل طرف من الأطراف المتعاقدة، ينبغي الإجابة على الاستبيان من قبل الأشخاص العاملين في مجال المعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

النص الأصلي

⁵ أحواله سفارة غواتيمالا في الجمهورية الإيطالية وممثليتها الدائمة لدى وكالات الأمم المتحدة؛ وتم استلام المدخل نفسه من قبل جمعية منظمات .ASOCUCH Cuchumatanes

Se debe de asegurar que los cuestionarios sean respondidos por las personas vinculadas al tema del TIRFAA en cada una de las partes contratantes, para asegurar el flujo correcto de la información.

النيجر

في ما يتعلق بجزء الاستبيان، نوصي بضرورة إشراك المعنيين ومقابلتهم. وينبغي استكشاف هذا الأمر بشكل أكبر، من خلال إشراك المزارعين والمحامين وجهات الاتصال للمعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة والمجتمع المدني وغيرهم من الأشخاص ذوي الموارد. ويجب تعبئة كل هذه الفئات المختلفة للقيام بهذا النشاط.

النص الأصلي

Pour la partie questionnaire nous recommandons que les concernés soient impliqués et interrogés. Cela doit être approfondie en touchant surtout les agriculteurs, les juristes, les points focaux du TIRPAA, la société civile et autres personnes ressources. Toutes ces différentes catégories doivent être impliquées dans la réalisation de cette activité.

أصحاب المصلحة

أصدقاء الأرض ماليزيا

في ما يتعلق بمعايير التقييم، فإننا نرى أن المعايير المقترحة عامة للغاية وغامضة وبالتالي غير كافية للتقييم. وعلى سبيل المثال، ما هو المقصود بـ "التنفيذ الكامل" و"التنفيذ الجزئي". وسيكون من الأفضل أن نكون أكثر تحديداً. وعلى سبيل المثال، ما هي البلدان التي تسمح للمزارعين بالحق في حفظ البذور بحرية دون قيود، وما هي البلدان التي تسمح للمزارعين بتبادل البذور المحتفظ بها في المزرعة بحرية، وما هي البلدان التي تسمح للمزارعين ببيع البذور المحتفظ بها في المزرعة. وفي كل من هذه الحالات، إذا تم وضع قيود على حقوق المزارعين، فما هي القيود. وقد يختلف ذلك أيضاً وفقاً للتشريع المشار إليه.

وفي ما يتعلق بمصدر المعلومات، فلا ينبغي أن يقتصر على التقرير بشأن الامتثال أو على المعلومات المقدمة من الأطراف المتعاقدة فقط. وفي رأينا أن الأسئلة الواردة في التقرير بشأن الامتثال الوطني عامة للغاية بالنسبة للتقييم المذكور أعلاه. ويجب أن تقدم الأطراف معلومات إضافية. وينبغي أيضاً السماح لأصحاب المصلحة الآخرين، وخاصة منظمات المزارعين ومنظمات المجتمع المدني، بتقديم المعلومات ذات الصلة بالتقييم. وينبغي توفير الوقت الكافي لهذا الغرض. وتوضح الفقرة 12 من القرار 2022/7 أن هذا التقييم يجب أن يستند إلى التقارير بشأن الامتثال والتقارير المقدمة في قائمة الجرد وكذلك إلى المعلومات الأخرى ذات الصلة. وهذا يعني أنه لا ينبغي أن يستند التقييم فقط إلى المعلومات المقدمة من الأطراف المتعاقدة، بل ينبغي أن يشمل المزارعين ومنظماتهم وكذلك منظمات المجتمع المدني. وهذا مهم بشكل خاص للحصول على معلومات حول "التدابير التي تحدد من إعمال حقوق المزارعين". وينبغي أن يُطلب من منظمات المزارعين والمجتمع المدني تقديم معلومات عن التدابير الرئيسية التي ترى أنها تحدد من إعمال حقوق المزارعين. وينبغي أيضاً أن يُطلب منها تقديم تفاصيل عن الجهات الفاعلة والمنظمات المشاركة في الحد من/تقويض الأعمال الكاملة لحقوق المزارعين.

جمعية تربية النبات لصالح المجتمع - APBEBES

ترحب جمعية APBEBES بقرار الجهاز الرئاسي بإجراء تقييم لحالة تنفيذ المادة 9 من المعاهدة الدولية، التي تشكل حجر الزاوية في المعاهدة الدولية. ويمكن أن يصبح هذا التقييم مصدرًا مهمًا للمعلومات لتوجيه الجهاز الرئاسي في تحديد المزيد من العمل والأطراف في تنفيذها للمعاهدة لضمان أعمال حقوق المزارعين.

غير أنه لكي يتحقق ذلك، يجب أن تحدد الخطوط العريضة بوضوح الغرض من التقييم. وإننا نرى أنه ينبغي أن يتمثل الغرض من التقييم في تقييم حالة أعمال حقوق المزارعين، وتحديد الثغرات والاحتياجات والعوامل المقيدة لتنفيذها، بهدف توجيه مجلس الإدارة بشأن اتخاذ قرار بشأن المزيد من العمل، والأطراف المتعاقدة في تنفيذها للمعاهدة، مما من شأنه أن يعزز أعمال حقوق المزارعين.

وإننا نرى أن معايير الاستبيان المقترح ليست مناسبة لتقديم لمحة عامة جيدة عن حالة أعمال حقوق المزارعين. وباستخدام معايير "التنفيذ الكامل" أو "التنفيذ الجزئي"، لن يتمكن التقييم من تحديد التدابير التي تم تنفيذها، ولا عدد عناصر حقوق المزارعين التي يتم تنفيذها وما هي، لأنه يكاد يكون من المستحيل تحديد ما معنى عبارة "تم تنفيذه بشكل جزئي". ونوصي بأن تكون المعايير أو الأسئلة محددة جدًا للسماح بإلقاء نظرة عامة، مثلًا، على عدد البلدان التي تسمح للمزارعين بحفظ البذور، وما هو عدد البلدان التي تسمح للمزارعين ببيع البذور، وما هو عدد البلدان التي اعترفت بالمعرفة التقليدية وحافظت عليها في تشريعاتها وما إلى ذلك.

وفي ما يتعلق بالفجوات والاحتياجات والعوامل المقيدة، ينبغي أن يشمل التقييم ما إذا كانت الأطراف المتعاقدة قد نفذت تدابير قانونية تدعم حقوق المزارعين أو تحد منها. ويمكن القيام بذلك عن طريق جمع البيانات الخاصة بكل بلد حول كيفية اعتراف الأطراف المتعاقدة بحقوق المزارعين وحمايتهم في قوانين البذور، وقوانين الملكية الفكرية، وما إلى ذلك (انظر الفقرة 10 في وثيقة الخيارات).

ونوصي بأن يكون التقييم شاملاً وتشاركيًا، وأن يجمع البيانات والمعلومات والآراء من الأطراف المتعاقدة، وكذلك المزارعين ومنظماتهم، ومنظمات المجتمع المدني.

الاتحاد الدولي للبذور

- تقرر خلال الدورة العاشرة للجهاز الرئاسي، كما هو مبين في القرار 2023/7، أن يتم تكليف فريق الخبراء التقني المخصص بمراجعة الخطوط العريضة للتقييم بالإضافة إلى التقييم نفسه قبل تقديمها إلى الدورة الحادية عشرة للجهاز الرئاسي. وهذه المهام الخاصة بفريق الخبراء التقني المخصص لم تنعكس بعد في الخطوط العريضة، وبالتالي نوصي بإدراجها في الجدول 1.
- وهناك الكثير من التركيز في الخطوط العريضة على أهمية النهج الإقليمي، وإننا نؤيد ذلك بالكامل. ومع ذلك، نعتقد أنه سيكون من الجيد أن نعكس الاختلافات الإقليمية أيضًا في جزء التوصيات من التقييم. ولذلك، نقترح أيضًا تضمين التوصيات الخاصة بكل إقليم إلى جانب التوصيات العامة للتقييم.

- وقد ورد في مسودة الخطوط العريضة، في القسم 4، أنه سيتم أيضًا النظر في عمل المنظمات والهيئات الدولية المختلفة وعكسه في التقرير لاستكمال التقييم. وقد يوفر هذا بالفعل تكملة مفيدة للتقييم، ولكن سيكون من الجيد توضيح مصادر المعلومات التي سيتم استخدامها في هذا الجزء من التحليل في الخطوط العريضة.
- كما يطلب هذا الإخطار أيضًا من المستجيبين تقديم اقتراحات بشأن كيفية تضمين التدابير التي تحدّ من تنفيذ المادة 9. وإنما نرى أن الجزء الثاني من السؤال 19 (باء) من التقرير بشأن الامتثال (الذي يسأل عن أي صعوبات في تنفيذ المادة 9 والتدابير المتخذة للتنفيذ) يقدم بعض التلميحات حول التدابير النهائية التي قد تحدّ من تنفيذ المادة 9 على المستوى الوطني. ومن أجل معرفة المزيد عن هذه المواقف، قد يكون من المفيد تقديم بعض دراسات الحالات من الإجابات على السؤال 19 للتقارير بشأن الامتثال حول ما تم اعتباره عاملاً مقيداً ولماذا.

المركز الأفريقي للتنوع البيولوجي

يرى المركز الأفريقي للتنوع البيولوجي أن المادة 9 من المعاهدة تمثل التزامًا من جانب الأطراف المتعاقدة التي صادقت على المعاهدة لإعمال حقوق المزارعين، على النحو المحدد في المادة 9، بطريقة تتفق مع الديباجة والمواد الأخرى في المعاهدة، ولا سيما المادتين 5 و6 (الحفظ والاستخدام المستدام على التوالي). وهذه ليست مجرد اقتراحات للحكومات لتطبيقها أو رفضها حسبما تراه مناسبًا.

وينبغي التعامل مع مجالات الطعن، بما في ذلك التماس آراء الأطراف المتعاقدة وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، وخاصة منظمات المزارعين ومجتمعات السكان الأصليين، في ما يتعلق بأرائهم وتجاربهم وأفضل ممارساتهم، كمثال على الخيارات الممكنة لإعمال حقوق المزارعين على المستوى الوطني من خلال التدابير القانونية/الولايات الممولة.

ولا ينبغي أن يتجنب التقييم التعامل مع مجالات النزاع بما في ذلك الطبيعة الملزمة قانونًا للمادة 9-2 من المعاهدة، والتي تم تفسيرها بشكل خاطئ حتى الآن على أنها تعني مزيجًا من التدابير الفنية والإدارية والمالية، المخصصة على أساس المشروع، وأنها لا تنطبق على جميع المزارعين. وعلى أية حال، حيثما وجدت هذه الممارسات، فإن المزارعين ومنظمات المجتمع المدني أنفسهم يضطلعون بها، بدعم من الجهات المانحة. ولذلك لم يتبق أي تنفيذ وتفسير مهمين لحقوق المزارعين على أنه يعني الاستثناءات في قوانين البذور وحماية الأصناف النباتية الصارمة في الغالب والتي تسمح للمزارعين بحفظ وإعادة استخدام مواد إكثار الأصناف المحمية (للاستخدام الخاص وغير التجاري) و/أو بذورهم الخاصة دون الحاجة إلى اتخاذ أي إجراءات قانونية أخرى.

(أ) وعلاوة على ذلك، ومما يثير القلق بشكل أكبر، فقد قيل إن المادة 9 لا تمنح حقوقًا بالمعنى القانوني، وبالتالي فإن المعاهدة لا تضع التزامات ملزمة قانونًا على الأطراف المتعاقدة لتنفيذ هذه الأحكام. وعلى الرغم من اختتام عمل فريق الخبراء التقني المخصص في عام 2021، والقرارات اللاحقة التي اتخذها الجهاز الرئاسي، لا تزال العديد من القضايا دون حل. وحتى الآن، تم تصنيف تفسير المادة 9-3 إلى استثناءات في حقوق الملكية الفكرية وقوانين البذور، أو جعلها تتماشى مع هذه القوانين، لعكس تفسير قانوني مفاده أن المادة 9-3 تخضع لهذه القوانين. وفي هذا الصدد، يُنظر إلى حقوق المزارعين على أنها تخضع لقوانين البذور التجارية وقوانين حقوق الملكية الفكرية وليست جزءًا من حزمة حقوق الإنسان التي تحل محل جميع قوانين الشركات.

وفي حين لا نقترح أن يقدم التقييم رأيًا قانونيًا بشأن الطبيعة الملزمة قانونًا للمادة 9، فإننا نعتقد أن التقييم يجب أن يكون صادقًا ويعترف بالمسائل المثيرة للجدل التي لم يتم حلها والتي ساهمت وستظل تساهم في عدم إعمال حقوق المزارعين

بشكل هادف. ويجب التعامل مع بعض المسائل التي لم يتم حلها مقدّمًا في القسم الذي يتناول المعلومات الأساسية والمقدمة. وتتضمن هذه المسائل التي لم يتم حلها ما يلي:

(ب) وفقًا للمادة 9-2 من المعاهدة، فإن "مسؤولية إعمال حقوق المزارعين، من حيث ارتباطها بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، تقع على عاتق الحكومات الوطنية". وهل يعني هذا أنه لم يتم إنشاء أي مسؤولية ملزمة قانونًا وأن تنفيذ هذه الالتزامات يقع ضمن السلطة التقديرية للطرف المتعاقد، أم يعني أن الأطراف المتعاقدة مسؤولة، وبالتالي عليها الالتزام بإعمال حقوق المزارعين من خلال قوانين وطنية قابلة للتنفيذ؟

(ج) ووفقًا للمادة 9-2، "يتخذ كل طرف متعاقد، وفقًا لاحتياجاته وأولوياته، وحسبما يكون ذلك ملائمًا، وعملاً بالتشريعات الوطنية لديه، تدابير لحماية حقوق المزارعين وتعزيزها". وهل يعني ذلك أنه يمكن للأطراف المتعاقدة أن تختار تطبيق بعض الحقوق الواردة في المادة 9-2 فقط وليس غيرها، أو عدم تطبيق أي منها، أم يعني أن الأطراف المتعاقدة ملزمة بتطبيق جميع الحقوق الواردة في المادة 9؟

(د) وفي حين أن المادة 9-2 تعترف بأن المزارعين لديهم حقوق في ما يتعلق بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، هل يمكن قراءة المادة 9-3 بمعزل عن ديباجة المعاهدة التي تعرفها بأنها "عنصر أساسي في إعمال" هذه الحقوق؟

(هـ) وهل حقوق المزارعين مترابطة وتعزز بعضها البعض، وبالتالي هل يجب تنفيذها بطريقة متماسكة وشاملة ومنهجية، مع الاعتراف بأن الأطراف المتعاقدة قد تعطي الأولوية لعناصر معينة من حقوق المزارعين وفقًا لسياقها المحدد؟ ومن المؤكد أن جميع الحقوق التي تشملها المادة 9 يجب تنفيذها بطريقة شاملة ومترابطة.

لجنة التخطيط الدولية من أجل السيادة الغذائية⁶

بشكل عام، نحن نتفق مع الأسئلة الواردة في الخطوط العريضة. ومع ذلك، نقترح إضافة أسئلة إلى الخطوط العريضة لتقييم المادة 9، تسأل على وجه التحديد عن التدابير التي تحدّ من حقوق المزارعين أو تمنع إعمالها.

وينبغي أن ينظر التقييم في عدد الأطراف المتعاقدة التي اتخذت تدابير استباقية لإعمال حقوق المزارعين. وهنا نود أن نقدم بعض الأمثلة على الأسئلة التي يمكن أن تعالج هذه القضايا.

⁶ هذه المساهمة عبارة عن مجموعة من الآراء والمدخلات المقدمة من عشر منظمات عالمية للمزارعين والشعوب الأصلية (الاتحاد الدولي للحركة الكاثوليكية الريفية للبالغين؛ والتحالف الدولي للموئل؛ وحركة La Via Campesina؛ والمجلس الدولي للمعاهدة الهندية؛ والحركة الدولية للشباب الزراعي والريفي الكاثوليكي؛ والشبكة الدولية للزراعة المدعومة من المجتمع المحلي؛ والتحالف العالمي للشعوب الأصلية المتنقلة؛ والمنتدى العالمي للصيادين والعاملين في صيد الأسماك؛ والمنتدى العالمي لشعوب الصيادين؛ والمسيرة العالمية للنساء)، وثمان منظمات إقليمية للمزارعين والشعوب الأصلية (التحالف الأسترالي للسيادة الغذائية، وCoordinadora Andina de Organizaciones Indígenas (CAOI)، وCoordinadora de Organizaciones de Enlaces Continentales de Mujeres Indígenas de las Américas (ECMIA)، وProductores Familiares del Mercosur Ampliado (COPROFAM)، وMovimiento Agroecológico de América Latina y el Caribe، وPlateforme Sous-Régionale des organisations Paysannes d'Afrique Central، وRéseau des organisations paysannes et de producteurs de l'Afrique de l'Ouest، وتحالف السيادة الغذائية الأمريكي).

وينبغي أن يسمح التقييم أيضاً بالمشاركة الكافية والفعالة لمنظمات الفلاحين والشعوب الأصلية، مما يوفر المساحة والوقت الكافي لإرسال الردود على التقييم. وسيكون هذا مفيداً في جمع كيف تقترح تلك المنظمات السماح بالتنفيذ الكامل للمعاهدة على المستوى الوطني والإقليمي.

وحدة الفلاحين الأكاديمية "Tiahuanacu" التابعة للجامعة البوليفية الكاثوليكية

يجب أن يأخذ "تقييم حالة تنفيذ المادة 9 من المعاهدة الدولية" في الاعتبار الجوانب المختلفة المتعلقة بإعمال حقوق المزارعين، أي المواد ذات الصلة والمكملة للمعاهدة الدولية، بما في ذلك المادة 1 بشأن الاتساق مع اتفاقية التنوع البيولوجي - وبالتالي مع إطار كورنمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي - بالإضافة إلى النظر في الجوانب ذات الصلة والموضوعية لقراري الدورة التاسعة والدورة العاشرة للجهاز الرئاسي بشأن المادة 9. وتتبع التعليقات التالية هذا المنطق.

الخطوط العريضة لتقييم حالة تنفيذ المادة 9 من المعاهدة الدولية	
المدخلات/التعليقات الواردة ⁸	الخطوط العريضة ⁷
<p style="text-align: center;">النرويج</p> <p style="text-align: center;">القسم 1: الموجز</p> <p>سيعرض هذا القسم ملخصًا عن نتائج التقييم، يغطي النتائج الإجمالية حسب الإقليم. وسيبدأ بالنتائج الرئيسية/الرسائل والتوصيات المستمدة من النتائج. وسيقدم ملخصًا موجزًا عن تقييم حالة التنفيذ حسب الإقليم.</p> <p style="text-align: center;">-----</p> <p style="text-align: center;">كندا</p> <p>سيعرض هذا القسم ملخصًا عن نتائج التقييم. وسيضمن النتائج الرئيسية/الرسائل والتوصيات الرئيسية.</p> <p style="text-align: center;">وفقًا للفقرة التمكينية 12 من القرار 2022/7:</p> <p>يُطلب إلى الأمين، رهنًا بتوافر الموارد المالية، إجراء تقييم لحالة تنفيذ المادة 9 من المعاهدة الدولية وعرض معايير هذا التقييم وخطوطه العريضة على الجهاز الرئاسي في دورته العاشرة، والتقارير الكامل في دورته الحادية عشرة على أن يستند هذا التقييم إلى تقارير الامتثال والمعلومات الواردة في الجرد وسائر المعلومات ذات الصلة؛</p>	<p style="text-align: center;">القسم 1: الموجز</p> <p>سيعرض هذا القسم ملخص عن نتائج التقييم. وسيضمن النتائج الرئيسية/الرسائل والتوصيات الرئيسية. وسيقدم ملخصًا موجزًا عن تقييم حالة التنفيذ حسب الإقليم.</p>

⁷ كما ترد في المرفق 1 من القرار 2023/7، الصفحات من 4 إلى 6، متاحة على: www.fao.org/3/no031ar/no031ar.pdf

⁸ ترد المدخلات والتعديلات المقترحة باللون الأحمر؛ والتعليقات باللون الأزرق.

لا يرد ذكر لـ "تقديم التوصيات" في الفقرة التمكينية. ولذلك، يُقترح إزالة هذا الجزء من الموجز لأنه يتجاوز نطاق الفقرة التمكينية. وعلاوة على ذلك، يمكن تفسير تقديم التوصيات على أنه تعدي على سيادة الطرف المتعاقد في ما يتعلق بإعمال حقوق المزارعين، حيث تقع هذه المسؤولية على عاتق الحكومات الوطنية.

القسم 2: معلومات أساسية ومقدمة

سيقدم هذا القسم ملخصًا موجزًا عن الأصل والنموذج المفاهيمي لحقوق المزارعين، والتطورات والقرارات التي اعتمدها الجهاز الرئاسي، وقد يشمل ذلك الإشارة إلى التطورات أو الاعتبارات المتعلقة بحقوق المزارعين من المنتديات الأخرى ذات الصلة. وسيوفر هذا القسم أيضًا مقدمة التقييم والغرض منه ونطاقه والقيود أو أوجه عدم اليقين المرتبطة به.

النرويج

القسم 2: معلومات أساسية ومقدمة

سيقدم هذا القسم ملخصًا موجزًا عن الأصل والنموذج المفاهيمي لحقوق المزارعين، والأحكام المتعلقة بحقوق المزارعين في المعاهدة الدولية، والتطورات والعمل المضطلع به ما بين الدورات والقرارات التي اعتمدها الجهاز الرئاسي، وإشارات موجزة عن وقد يشمل ذلك التطورات المتعلقة بحقوق المزارعين من المنتديات الدولية الأخرى ذات الصلة.

كندا

ألف- من المهم البقاء على اطلاع بالتطورات في المحافل الأخرى، ولكن ضمان الالتزام بالنطاق المحدد للمادة 9 من المعاهدة يظل أمرًا ضروريًا.

غواتيمالا

<p>يجب ربط دراسات الحالة بالإجراءات القانونية المعروضة في الجرد لأن بعض هذه الإجراءات تحدّ من أعمال حقوق المزارعين.</p> <p>(النص الأصلي: Los estudios de caso deben de vincularse a las medidas jurídicas que se establecen en el inventario publicado; ya que son algunas de estas las que limitan la implementación de los Derechos de los Agricultores.)</p>	
<p style="text-align: right;">النرويج</p> <p style="text-align: center;">القسم 3: مقدمة</p> <p>سيوفر هذا القسم مقدمة للتقييم، مع التركيز على الغرض منه ونطاقه:</p> <ul style="list-style-type: none"> • يتمثل الغرض من التقييم في تقييم تنفيذ المادة 9 من المعاهدة الدولية بشأن حقوق المزارعين مع التركيز بشكل خاص على حالة تنفيذ المادة 9 من المعاهدة الدولية، والخبرات في هذا الصدد، فضلا عن الثغرات والاحتياجات. وستشكل النتائج أساسًا للجهاز الرئاسي للنظر في المزيد من العمل من أجل أعمال حقوق المزارعين. • ويغطي نطاق التقييم ما يلي: <ul style="list-style-type: none"> ○ تنفيذ أحكام المادة 9 ○ والقرارات المتعلقة بحقوق المزارعين التي اعتمدها الجهاز الرئاسي ○ وأي أنشطة وتدابير متخذة من قبل الأطراف المتعاقدة في ما يتعلق بالخيارات لتشجيع وتوجيه وتعزيز أعمال حقوق المزارعين كما نشرتها أمانة المعاهدة الدولية بناء على طلب الجهاز الرئاسي. 	<p style="text-align: center;">القسم 3: المنهجية والنهج</p> <p>سيعرض هذا القسم منهجية التقييم ونهجه. وسيشمل ما يلي:</p> <p style="text-align: center;">ألف- المنهجية والإطار الزمني</p> <p>وصف عام للمنهجية. ترد المنهجية المفصلة والإطار الزمني في الجدول 1.</p>

وسيتم إجراء التقييم خلال فترة السنتين 2023-2025 وسيتم عرضه على الدورة الحادية عشرة للجهاز الرئاسي للمعاهدة الدولية. ويمكن أن يغطي التقييم التنفيذ منذ دخول المعاهدة حيز النفاذ، ولكن ينبغي أن يركز على الوضع الحالي.

القسم 4.3: المنهجية والنهج

سيعرض هذا القسم منهجية التقييم ونهجه. **وسيشمل ما يلي:**

• ستكون المنهجية شاملة وتشاركية وستتضمن ما يلي:

- تقييم الوثائق ذات الصلة (التقارير الوطنية بشأن الامتثال المقدمة من الأطراف المتعاقدة مع التركيز على المادة 9 والسؤال 19⁹ وغيرها من المعلومات ذات الصلة المقدمة في التقارير الوطنية؛ والتقارير الوطنية المقدمة بشأن تنفيذ خطة العمل العالمية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وحالة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في العالم، وجرد التدابير الوطنية، وأفضل الممارسات والدروس المستخلصة من أعمال حقوق المزارعين،¹⁰ على نحو ما تنص عليه المادة 9 من المعاهدة الدولية، وأي وثائق أخرى ذات صلة.
- وتقييم للجهود التي تبذلها هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في دراسة "آثار السياسات والقوانين واللوائح الخاصة بالبنور على قدرة المزارعين على الحصول على البنور والمواد الزراعية من الأصناف/السلالات الأصلية المتنوعة والمكيفة محلياً" (الوثيقة CGRFA-19/23/Report) ذات الصلة بالتقييم.
- ودراسة استقصائية متعددة أصحاب المصلحة بين الأطراف المتعاقدة في جميع الأقاليم لاستكمال المعلومات المتوفرة، باتباع مثال "دراسة الاختناقات".

⁹ التقارير الوطنية (https://www.fao.org/plant-treaty/areas-of-work/compliance/compliance-reports/ar/)، السؤال 19 و19 ألف وباء من التقرير بشأن الامتثال.

¹⁰ جرد التدابير الوطنية وأفضل الممارسات والدروس المستخلصة من أعمال حقوق المزارعين، على نحو ما تنص عليه المادة 9 من المعاهدة الدولية (-https://www.fao.org/plant-treaty/areas-of-work/farmers-rights/inventory-on-frs/ar/)

<p>○ ومراجعة تكميلية للأدبيات والوثائق تغطي الأدبيات والوثائق ذات الصلة بتقييم التنفيذ على المستوى الوطني (سيتم تجميعها على المستوى الإقليمي).</p> <p>○ ومجموعة مختارة من دراسات الحالات القطرية، رهناً بتوافر الموارد المالية.</p> <p>○ ومشاورات إقليمية متعددة أصحاب المصلحة للتحقق من صحة النتائج واستخلاص التوصيات.</p> <p>-----</p> <p>كندا</p> <p>نؤيد هذا المفهوم، ولكن نعرب عن قلقنا بأن الكثير من المعلومات الواردة في التقرير بشأن الامتثال قديمة. ونقترح العودة إلى الأطراف المتعاقدة وطلب تحديثات بشأن الأسئلة 19 و19 ألف وباء لضمان حصولنا على أحدث المعلومات. ويمكن أن يعلم ذلك أيضاً العمل المستقبلي بشأن الامتثال.</p>	
<p>الولايات المتحدة الأمريكية</p> <ul style="list-style-type: none"> • في إطار البند 1 (الاستبيان التوجيهي العام) النقطتان 2 و3، من أجل الوضوح، نوصي باستبدال "ها" بعبارة "المادة 9 من المعاهدة"، كما هو موضح أدناه: <ul style="list-style-type: none"> ○ ما هو عدد البلدان التي نفذت ها المادة 9 من المعاهدة بالكامل؟ ○ ما هو عدد البلدان التي نفذت ها المادة 9 من المعاهدة جزئياً؟ • في إطار البند 2 (الاستبيان التكميلي)، يمكن تحسين النقطة الثانية من خلال توضيح أنها تشير إلى التدابير والممارسات التي تم اتخاذها أو تنفيذها لحماية وتعزيز حقوق المزارعين على نحو ما تنص عليه المادة 9 من المعاهدة. وفي هذه النقطة، نقترح استبدال "المذكورة" بكلمة "المطبقة". 	<p>باء - المعايير</p> <p>المعايير الأساسية: الأسئلة 19 و19 ألف وباء من التقرير بشأن الامتثال، والمعلومات الإضافية، على النحو الذي قدمته الأطراف المتعاقدة.</p> <p>نطاق التقييم: التركيز على المادة 9 من المعاهدة الدولية</p> <p>يجب أن يستخدم التقييم معايير الاستبيان التوجيهي العام والاستبيان التكميلي، مثل:</p>

<ul style="list-style-type: none"> • في النقطة الرابعة في إطار البند 2، نرى أنه يجب أن يكون التركيز على المادة 9-2 (لأن هذا هو الجزء الوحيد من المادة 9 الذي يتضمن أحكام يمكن تنفيذها (أي اتخاذ تدابير للحماية وتعزيز). وبدلاً من ذلك، يمكن أن تسأل هذه النقطة بشكل أوسع عن "التحديات التي تواجه حماية وتعزيز حقوق المزارعين" (مع إزالة الإشارة إلى "أحكام" محددة). <p style="text-align: center;">-----</p> <p style="text-align: center;"><i>كندا</i></p> <ul style="list-style-type: none"> • هل اتخذت الأطراف المتعاقدة أي تدابير لحماية وتعزيز حقوق المزارعين؟ • ما هو عدد البلدان التي نفذتها بالكامل؟ • ما هو عدد البلدان التي نفذتها جزئياً؟ • ماذا يعني "نفذتها بالكامل أو نفذتها جزئياً"؟ مع الأخذ في الاعتبار أن تنفيذ المادة 9 يمكن أن يختلف من بلد إلى آخر بناءً على الأولويات الوطنية. • ما هو عدد البلدان التي اعتمدت لديها سياسات وتدابير قانونية لإعمال حقوق المزارعين؟ ○ الاستبيان التكميلي: • ما هي الجهود/الطرق/الوسائل/الأساليب المضطلع بها من قبل الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة لحماية حقوق المزارعين وتعزيز إعمالها؟ يجب تلخيص المعلومات وعرضها وفقاً للنماذج الموجودة في قائمة الجرد.¹¹ • ما هي التدابير والممارسات لحماية وتعزيز حقوق المزارعين المذكورة أكثر من غيرها؟ • نظراً للطبيعة الطوعية للجرد، فإن التركيز على التدابير والممارسات الأكثر ذكراً قد يؤدي إلى 	<p>1- الاستبيان التوجيهي العام</p> <p>عند إجراء تقييم لحالة إعمال حقوق المزارعين، سيتم الاسترشاد بمعايير الاستبيان التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ هل اتخذت الأطراف المتعاقدة أي تدابير لحماية وتعزيز حقوق المزارعين؟ ○ ما هو عدد البلدان التي نفذتها بالكامل؟ ○ ما هو عدد البلدان التي نفذتها جزئياً؟ ○ ما هو عدد البلدان التي اعتمدت سياسات وتدابير قانونية لإعمال حقوق المزارعين؟ ○ ما هو عدد البلدان التي نفذت أو ربطت إعمال حقوق المزارعين بخطة التنمية أو خطط العمل أو البرامج الوطنية؟ <p>2- الاستبيان التكميلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ ما هي الجهود/الطرق/الوسائل/الأساليب المضطلع بها من قبل الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة لحماية حقوق المزارعين وتعزيز إعمالها؟ يجب تلخيص المعلومات وعرضها وفقاً للنماذج الموجودة في قائمة الجرد.¹¹ ○ ما هي التدابير والممارسات لحماية وتعزيز حقوق المزارعين المذكورة أكثر من غيرها؟ ○ ما هي الدروس المستفادة من إعمال حقوق المزارعين؟
----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

¹¹ مثلاً: الفني والإداري والقانوني وغير ذلك. أنظر قائمة الجرد المتاحة على العنوان: <https://www.fao.org/plant-treaty/areas-of-work/farmers-rights/overview-inventory/ar/>

- ما هي التحديات والصعوبات التي واجهت تنفيذ أحكام المادة 9؟
- يجب تضمين أي معلومات أخرى تكميلية أو ذات صلة من التقارير الوطنية في الموجز.

تخيز محتمل.

شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء

- بينما سينصب تركيز التقييم على المادة 9، يجب أن يعترف التقييم ومنهجيته بأن حقوق المزارعين معترف بها أيضًا في ديباجة المعاهدة وأن العديد من مواد المعاهدة ذات صلة بحقوق المزارعين، بما في ذلك المواد 5 و6 و12-3 (دال).
- نقترح عدم التمييز بين الأسئلة التوجيهية العامة والأسئلة التكميلية، ولكن استخدام قائمة واحدة من الأسئلة التي تسمح بإجراء تقييم شامل وموضوعي.
- ترى شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء أنه من الضروري وضع معايير واضحة وتوضيحها لتقييم ما إذا كانت التدابير التي اتخذتها الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة الآخرون قد ساهمت في إعمال حقوق المزارعين أم لا. وإن الرد على الأسئلة المتعلقة بما إذا كانت الأطراف المتعاقدة قد "نفذت بالكامل" أو "نفذت جزئيًا" حقوق المزارعين لن يكون ممكنًا إلا إذا تم توضيح وصراحة ما هو المقصود بـ "إعمال حقوق المزارعين". وبالإضافة إلى وجود/غياب التدابير القانونية و/أو السياساتية والإدارية و/أو الفنية الداعمة لحقوق المزارعين، ينبغي للتقييم أيضًا أن يأخذ في الاعتبار الأطر المؤسسية القائمة بالإضافة إلى نتائج التدابير. ويمكن القيام بذلك عن طريق ربط التدابير بأهداف المعاهدة (على سبيل المثال سؤال مثل: كيف ساهمت هذه التدابير في صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام والتفاسم العادل للمنافع المستمدة من هذا الاستخدام؟). والسؤال الآخر ذو الصلة هو: هل انخفض تنوع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة أو زاد منذ إدخال التدابير والممارسات؟
- وتقترح شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء إضافة الأسئلة التالية إلى استبيان التقييم:

<ul style="list-style-type: none"> ○ هل اتخذت الأطراف المتعاقدة أي تدابير تحدّ من حقوق المزارعين أو تقيدها (جزئيًا و/أو كليًا)؟ ○ <u>الأساس المنطقي</u>: يوصي القرار 2023/7 بإدراج تدابير قد تقيّد حقوق المزارعين. ولجعل السؤال أكثر وضوحًا، يمكن إضافة أن هذه التدابير يمكن أن تشمل، من بين أمور أخرى، قواعد الملكية الفكرية التقييدية، ومتطلبات إصدار الشهادات وقواعد التسويق، والمخاطر الناشئة عن زراعة المحاصيل المعدلة وراثيًا أو ما يسمى "تقنيات الجينوم الجديدة"، أصناف، وغير ذلك. ○ ما هي التدابير المتخذة من قبل الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة التي تحدّ من حقوق المزارعين أو تقيدها؟ ○ <u>الأساس المنطقي</u>: يوصي القرار 2023/7 بإدراج تدابير قد تقيّد حقوق المزارعين. ○ ما هي التدابير والممارسات المذكورة أكثر من غيرها والتي تحدّ من حقوق المزارعين وتقيدها. <u>الأساس المنطقي</u>: على غرار تحديد التدابير الأكثر ذكرًا لدعم حقوق المزارعين، يجب أن يحدد التقييم أيضًا التدابير والممارسات التي تحد منها وتقيدها. وسوف يساعد ذلك أيضًا على تحديد التدابير التي ينبغي للأطراف المتعاقدة اتخاذها لإزالة العقبات التي تعترض أعمال حقوق المزارعين. ○ ما هي القضايا التي قد تتطلب اهتمامًا خاصًا من جانب الأطراف المتعاقدة للمضي قدمًا في أعمال حقوق المزارعين. ○ <u>الأساس المنطقي</u>: لكي يكون التقييم موجهًا نحو العمل، ينبغي أن يكون ملموسًا قدر الإمكان وأن يحدد القضايا التي قد ترغب الأطراف المتعاقدة في النظر فيها في العمل المستقبلي للمعاهدة لتعزيز حقوق المزارعين. 	
<p style="text-align: center;">الولايات المتحدة الأمريكية</p>	<p style="text-align: center;">جيم - مصدر المعلومات</p>

<p>• نوصي بإلقاء الضوء على النقطة الأخيرة ضمن هذا القسم ("مصادر المعلومات ذات الصلة الأخرى، حسب الاقتضاء"). إن المصادر المذكورة كافية لتقييم التقدم الذي أحرزته الأطراف في تنفيذ المادة 9 من المعاهدة، وسنسعى إلى تجنب الدعوة إلى مناقشة حول مدى ملاءمة مصادر المعلومات البديلة.</p> <p>-----</p> <p style="text-align: center;"><i>كندا</i></p> <p>ينبغي توثيق جميع المصادر الأخرى.</p> <p>-----</p> <p style="text-align: center;">شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء</p> <p>• تحت شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء المعاهدة على إيلاء اهتمام خاص لتلقي المدخلات من منظمات المزارعين والشعوب الأصلية من أجل التقييم، بصفتهم ممثلين لأصحاب الحقوق في إطار حقوق المزارعين. ونقترح التدابير التالية لضمان ذلك:</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ ينبغي أن يأخذ التقييم في الاعتبار نتائج المشاورات الإقليمية بشأن حقوق المزارعين، التي نظمتها لجنة التخطيط الدولية للسيادة الغذائية، بدعم من أمانة المعاهدة، والتي تم عرض نتائجها على فريق الخبراء التقني المخصص المعني بحقوق المزارعين في اجتماعه الأول؛ ○ إصدار دعوة لتقديم مساهمات موجهة على وجه التحديد إلى منظمات المزارعين والشعوب الأصلية وكذلك منظمات المجتمع المدني. ويمكن جمع هذه المساهمات من خلال مدخلات خطية و/أو اجتماعات تشاورية افتراضية تنظمها الأمانة لمناطق جغرافية مختلفة مع ضمان 	<p>سيشرح هذا القسم مصادر المعلومات المستخدمة في التقييم ويصف كل منها بإيجاز.</p> <p>وسيتم تقييم حالة أعمال حقوق المزارعين باستخدام موارد المعلومات المتاحة، مثل:</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ التقارير بشأن الامتثال (المادة 9، الأسئلة 19 وغيرها من المعلومات ذات الصلة المقدمة في التقارير الوطنية). ○ ويجب أيضاً استخدام جرد التدابير الوطنية وأفضل الممارسات والدروس المستخلصة من أعمال حقوق المزارعين، على نحو ما تنصّ عليه المادة 9 من المعاهدة الدولية، كمصدر بيانات للتقييم، مع مراعاة التفاصيل والمعلومات المقدمة من الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة. ○ مصادر المعلومات ذات الصلة الأخرى، حسب الاقتضاء.
----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

الترجمة الفورية إلى اللغات الإقليمية المستخدمة على نطاق واسع. واعتمادًا على توافر الموارد المالية، ينبغي أن تقيم أمانة المعاهدة إمكانية تنظيم اجتماعات تشاورية إقليمية.

○ مراعاة واقع منظمات المزارعين والشعوب الأصلية عند تحديد الجداول الزمنية، مع الأخذ في الاعتبار أن تقديم المدخلات يتطلب في كثير من الأحيان عمليات تشاور داخلية.

● وتشير شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء إلى أن التدابير الواردة في قائمة الجرد لم يتم تقييمها من قبل فريق الخبراء التقني المخصص المعني بحقوق المزارعين. وعلاوة على ذلك، أشار العديد من أعضاء فريق الخبراء التقني المخصص المعني بحقوق المزارعين خلال اجتماعات الفريق إلى أن الجرد يتضمن تدابير تقيد حقوق المزارعين، بدلاً من دعم تنفيذها. ولذلك ينبغي أن يستند التقييم إلى معايير محددة بوضوح لتقييم ما معنى "إعمال حقوق المزارعين" (انظر أيضًا التعليق أعلاه). وكما ذكر أعلاه، يمكن تحقيق ذلك من خلال ربط التدابير المتخذة لإعمال حقوق المزارعين بتحقيق أهداف المعاهدة (كيف/إلى أي مدى ساهمت التدابير المتخذة لإعمال حقوق المزارعين في تحقيق أهداف المعاهدة؟).

النرويج

القسم 4: حالة إعمال حقوق المزارعين

سيعرض هذا القسم حالة إعمال حقوق المزارعين الناتجة عن التحليل حسب الإقليم. وسوف يلخص عمل ومبادرات الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة، مثل التدابير القانونية والسياسية والبرامج الفنية وغيرها من الوسائل المتخذة لحماية وتعزيز إعمال حقوق المزارعين.

باء- القسم 4: حالة إعمال حقوق المزارعين وفقاً للمادة 9 من المعاهدة الدولية

سيعرض هذا القسم حالة إعمال حقوق المزارعين الناتجة عن التحليل حسب الإقليم، وسوف ~~يلخص عمل ومبادرات الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة، مثل التدابير القانونية والسياسية والبرامج الفنية وغيرها من الوسائل المتخذة لحماية وتعزيز إعمال حقوق المزارعين.~~ وسوف يلخص النتائج الكمية والنوعية. ويرد في المرفق 1 مثال عن كيفية جمع البيانات الكمية في ما يتعلق بحقوق المزارعين.

~~كما سيتم تلخيص الدروس المستخلصة من أعمال حقوق المزارعين، والتحديات التي واجهتها الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة في حماية وتعزيز أعمال حقوق المزارعين.~~

ولاستكمال التحليل، سيتم أيضاً تضمين عمل المنظمات والهيئات الدولية المختلفة لدعم أعمال حقوق المزارعين وفقاً للمادة 9 من المعاهدة الدولية، مثل هيئات الأمم المتحدة ومراكز منظومة الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية ومنظمات المجتمع المدني والقطاعين العام والخاص، العاملة على مستويات مختلفة، في هذا القسم.

وسيتم تنظيم هذا القسم حسب الإقليم، مع بيانات وأرقام ودراسات مواضيعية، حسب الاقتضاء:

- أفريقيا
- آسيا
- أوروبا
- أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
- الشرق الأدنى
- أمريكا الشمالية
- جنوب غرب المحيط الهادئ

كندا

~~ولاستكمال التحليل، سيتم أيضاً تضمين عمل المنظمات والهيئات الدولية المختلفة لدعم أعمال حقوق المزارعين، مثل هيئات الأمم المتحدة ومراكز نظام الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية ومنظمات المجتمع المدني والقطاعين العام والخاص، العاملة على مستويات مختلفة، في هذا القسم.~~

يؤدي القيام بذلك (الفقرة أعلاه) إلى توسيع نطاق التقييم. ومن الممكن مراجعة ذلك بعد الانتهاء من التقييم.

كما سيتم تلخيص الدروس المستخلصة من أعمال حقوق المزارعين، والتحديات التي واجهتها الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة في حماية وتعزيز أعمال حقوق المزارعين.

ولاستكمال التحليل، سيتم أيضاً تضمين عمل المنظمات والهيئات الدولية المختلفة لدعم أعمال حقوق المزارعين، مثل هيئات الأمم المتحدة ومراكز منظومة الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية ومنظمات المجتمع المدني والقطاعين العام والخاص، العاملة على مستويات مختلفة، في هذا القسم.

وسيتم تنظيم هذا القسم حسب الإقليم، مع بيانات وأرقام ودراسات مواضيعية، حسب الاقتضاء:

- أفريقيا
- آسيا
- أوروبا
- أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
- الشرق الأدنى
- أمريكا الشمالية
- جنوب غرب المحيط الهادئ

<p>وسيتنم تنظيم هذا القسم حسب الإقليم، مع بيانات وأرقام ودراسات مواضيعية، حسب الاقتضاء:</p> <ul style="list-style-type: none"> • أفريقيا • آسيا • أوروبا • أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي • الشرق الأدنى • أمريكا الشمالية • جنوب غرب المحيط الهادئ <p>**من المهم السماح بمراجعة شاملة للمعلومات المتضمنة الخاصة بإقليم أو بلد ما من قبل البلد أو الإقليم المعني قبل النشر**</p>				
<p>النرويج</p> <p>المرفق 1: كيفية جمع البيانات الكمية في ما يتعلق بحقوق المزارعين – على سبيل المثال</p> <p>تنفيذ المادة 9-3</p>	<p>القسم 5: الملخص والتوصيات</p> <p>سيعرض هذا القسم الملخص والتوصيات.</p> <p>المرفقات</p> <p>مسرد المصطلحات والتعاريف المستخدمة في هذه الوثيقة</p> <p>الدراسات المواضيعية (دراسات الحالة)، التي تم إجراؤها أثناء التقييم، حسب الاقتضاء.</p>			
<p>التعليقات</p>	<p>... من الأصناف والسلالات غير المسجلة؟</p>	<p>... من الأصناف الأخرى المسجلة في القوائم الرسمية؟</p>	<p>... من الأصناف المحمية بموجب حقوق مربي النباتات؟</p>	<p>هل يسمح للمزارعين في البلد ب...:</p>

				... حفظ البذور المحتفظ بها في المزرعة...
				... استخدام البذور المحتفظ بها في المزرعة في مزارعهم ...
				... تبادل البذور المحتفظ بها في المزرعة مع المزارعين الآخرين ...
				... بيع البذور المحتفظ بها في المزرعة إلى المزارعين الآخرين

الولايات المتحدة الأمريكية

- كما ذكر أعلاه، لا نعتقد أن فريق الخبراء التقني المخصص لديه تفويض لوضع التوصيات كجزء من التقييم. سوف نقوم بحذف عبارة "والتوصيات"، أو استبدالها بعبارة "النتائج الرئيسية".
-

كندا

جيم - القسم 5: الملخص **والتوصيات**

سيعرض هذا القسم الملخص **والتوصيات**.

لم يتم الاتفاق على تقديم التوصيات في القرار 2022/7. وتقع مسؤولية أعمال حقوق المزارعين على عاتق الحكومات الوطنية (المادة 9-2)

الجدول 1: المنهجية الإرشادية والإطار الزمني لإعداد تقييم حالة إعمال حقوق المزارعين المقرر تقديمهما إلى الدورة الحادية عشرة للجهاز الرئاسي

	جمع المعلومات وتحليل الوثائق
المدخلات/التعليقات	1: تنظيم وجمع مصادر المعلومات واستعراض جميع المعلومات المتاحة.
<p>الأردن</p> <p>أعتقد أنه من المفيد أيضًا استخدام النتائج الواردة في التقرير الثالث عن حالة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في العالم، الصادر عن الهيئة.</p> <p>-----</p> <p>كندا</p> <ul style="list-style-type: none"> • يوصى بإتاحة الفرصة لفريق الخبراء التقني المخصص المعني بحقوق المزارعين لتقديم تعليقات حول المعايير المبينة في القسم الأولي من الملحق 1. وقد يسهل ذلك دمج وجهات النظر المختلفة ورؤى الخبراء. • سيكون من المفيد للغاية إرسال الاستبيان التوجيهي العام والاستبيان التكميلي (كما هو مذكور في القسم الأول من الملحق 1) إلى الأطراف المتعاقدة للحصول على مدخلاتها. وقد يؤدي الاعتماد على التقرير بشأن الامتثال وقائمة الجرد إلى فرض قيود، حيث قد لا يكون جميع الأعضاء المتعاقدين قدموا كميات متساوية من المعلومات/المدخلات. 	<p>جمع وتقييم المعلومات¹² الواردة في:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقرير الامتثال الوطني¹³ • قائمة الجرد¹⁴ • خطة العمل العالمية • وثائق أخرى ذات صلة <p>وفي هذه المرحلة، ستساعد المعايير الموضوعية على تحديد وتوحيد وتنظيم المعلومات المتعلقة بإعمال حقوق المزارعين، مثل التدابير¹⁵ والممارسات المختلفة المنفذة، والتحديات، والقضايا الأخرى التي تواجه تنفيذ حقوق المزارعين، على المستوى الوطني.</p> <p>وتُدرج، حسب الاقتضاء، أي معلومات ذات الصلة ومفيدة مبينة في التقارير.</p>

¹² يمكن إصدار إخطار يدعو الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة المهتمين إلى تقديم و/أو تحديث تقاريرهم بشأن إعمال حقوق المزارعين

¹³ التقارير الوطنية (<https://www.fao.org/plant-treaty/areas-of-work/compliance/compliance-reports/ar>) والسؤال 19 و19 ألف وباء من تقرير الامتثال

¹⁴ جرد التدابير الوطنية وأفضل الممارسات والدروس المستفادة من إعمال حقوق المزارعين، على النحو المنصوص عليه في المادة 9 من المعاهدة الدولية (<https://www.fao.org/plant-treaty/areas-of-work/farmers->)

([rights/inventory-on-frs/ar/](https://www.fao.org/plant-treaty/areas-of-work/farmers-))

¹⁵ التدابير الإدارية والقانونية والفنية وغيرها من التدابير

- في الجملة التالية "...القضايا الأخرى التي تواجه تنفيذ حقوق المزارعين"، تشير اللمحة إلى أن أي تحدي يواجه تنفيذ المادة 9 هو تحدي سلبي بطبيعته. ومع ذلك، من المهم أن ندرك أنه ليست كل العوائق التي تحول دون تنفيذ المادة 9 سلبية؛ وقد يعمل بعضها في الواقع على دعم الصالح المجتمعي الأكبر، مثل قوانين البذور التي تهدف إلى ضمان جودة البذور الجيدة.

ملغشقر

اقتراحات حول كيفية تضمين التدابير التي من شأنها أن تحد من أعمال حقوق المزارعين. ويمكن إضافة الاستبيان الإضافي التالي:

- هل توجد قوانين في البلد تجرم (غرامات أو سجن) المزارعين بسبب طرح بذورهم للتداول؟
- ما هو عدد/ما هي البلدان التي صادقت على اتفاقية الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة لعام 1991 (تحت الضغط)؟
- ما هو عدد/ما هي البلدان التي تخضع لأطر إقليمية "متجانسة" لتكييف سياقاتها القانونية الوطنية؟
- ما هو عدد/ما هي البذور المعدلة وراثيا التي يتم طرحها للتداول والتي قد تؤدي إلى تلويث بذور المزارعين؟
- كيف/إلى أي مدى تعمل السياسات العامة المحفزة على تشجيع البذور الصناعية التجارية بموجب حقوق الملكية الفكرية والمواد الكيميائية المصاحبة لها، وتقتل التنوع وتسمم/تدمر النظم الزراعية والغذائية ونظم سبل عيش الأشخاص؟
- ما هو عدد/ما هي البلدان التي تعرف وترجم إطار الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيره من صكوك حقوق الإنسان؟

بنما

- تصميم أداة أكثر سهولة في الاستخدام (الاستبيانات أو النماذج) في ما يتعلق بالتقارير بشأن الامتثال.
- تصميم أداة لتقييم قائمة الجرد، وخطه العمل العالمية، والوثائق الأخرى ذات الصلة بهدف تحديد ما إذا كانت الأطراف المتعاقدة قد استوفت إعمال حقوق المزارعين بالنظر إلى التحديات الأخرى أو المشاكل الأخرى التي لا تسمح لها بإعمال حقوق المزارعين على المستوى القطري.

النص الأصلي

- Diseñar un instrumento (cuestionarios o formularios) más amigable en el tema de los informes de cumplimiento.
- Diseñar un instrumento para poder evaluar inventarios, PAM y otros documentos de interés, con miras de determinar, si la implementación de los Derechos del Agricultor, se cumplen entre las partes contratantes, considerando los desafíos u otros problemas que no permiten su ejecución a nivel de país.

النيجر

- ما هو عدد/ما هي البلدان التي لديها قوانين تجم (غرامات، سجن) المزارعين لبيع بذورهم؟
- ما هي التدابير التي اتخذتها البلدان التي تحد من الإعمال الملموس لحقوق المزارعين على النحو المنصوص عليه في المادة 9 من المعاهدة؟
- ما هي البلدان التي توافق على التعاون في ما بين بلدان الجنوب لتعديل قوانينها أو التدابير القانونية الأخرى من أجل الإعمال الحقيقي لحقوق المزارعين؟
- ما هي الدول التي استقت قوانينها الخاصة بالبذور أو غيرها من سياسات البذور من الأطر الإقليمية أو الدولية؟

- ما هي (أو حتى ما هي النسبة المئوية) البلدان التي لا يتمتع المزارعون فيها بالحد الأدنى من الحق في بيع بذورهم ولا يوجد إجراء قانوني يعترف ببذورهم؟

النص الأصلي

- Combien/quelles sont les pays dont leurs lois criminalisent (amendes, prison) les paysans pour avoir vendre leur propre semence ?
- Quelles sont les mesures prises par les pays qui limitent la réalisation concrète des droits des agriculteurs tels qu'énoncé and l'article 9 du traité ?
- Quels sont les pays qui sont d'accord pour la coopération Sud-Sud afin d'ajuster leur loi ou autres mesures juridiques pour la concrétisation réelle des droits des agriculteurs ?
- Quels sont les pays qui ont tirés leur loi semencière ou autres politiques semencières auprès des cadres régionaux ou internationaux ?
- Quels (voire même pourcentage) sont les pays dont l'agriculteur n'a pas le moindre droit de vendre leurs semences et il n'existe aucune mesure juridique qui reconnaît leurs semences.

----- جمعية تربية النبات لصالح المجتمع - APBRES

جمع وتقييم المعلومات الواردة في:

- تقرير الامتثال الوطني
- قائمة الجرد
- خطة العمل العالمية
- ووثائق أخرى ذات صلة والمعلومات المقدمة من الأطراف وأصحاب المصلحة. ولجمع هذه المعلومات، ينبغي إرسال إخطار لدعوة الأطراف وأصحاب المصلحة لتقديم معلومات حول حالة أعمال حقوق المزارعين، وتحديد الثغرات والاحتياجات والعوامل المقيدة لإعمالها.

[تعليق: الأسئلة المطروحة في تقرير الامتثال الوطني سطحية للغاية ولا يمكن تقييمها. ولا يكون التقييم منطقيًا إلا عندما تقدم البلدان وأصحاب المصلحة معلومات إضافية مقارنة بتقرير الامتثال. ليست هناك حاجة إلى إعادة ذكر ما تم تقديمه فقط في تقرير الامتثال].

وفي هذه المرحلة، ستساعد المعايير الموضوعية على تحديد وتوحيد وتنظيم المعلومات المتعلقة بإعمال حقوق المزارعين، مثل التدابير والممارسات المختلفة المنفذة، والتحديات، والقضايا الأخرى التي تواجه تنفيذ حقوق المزارعين، على المستوى الوطني.

وتُدرج، حسب الاقتضاء، أي معلومات ذات الصلة ومفيدة مبينة في التقارير، **والمعلومات المقدمة من الأطراف وأصحاب المصلحة.**

شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء

كما ذكر أعلاه، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتلقي المدخلات من منظمات المزارعين والشعوب الأصلية من أجل التقييم، بصفتهم ممثلين لأصحاب الحقوق بموجب حقوق المزارعين. وإنا ندعو الأمانة إلى النظر في المقترحات المقدمة أعلاه.

الاتحاد الدولي للبذور

- قبل هذه الخطوة، نوصي بإدراج المهمة 1 لفريق الخبراء التقني المخصص، وهي "استعراض الخطوط العريضة للتقييم والموافقة عليها".
- يتم إدراج تقارير الامتثال الوطنية في مصادر المعلومات، وينبغي أن تكون بالفعل مصدرا هاما. ومع ذلك، فإن العديد من الأطراف المتعاقدة لم تكمل تقاريرها لدورة الإبلاغ الثانية، الأمر الذي قد يؤدي إلى نقص المعلومات المحدثة. كيف تخطط أمانة المعاهدة لسدّ هذه الفجوة المعلوماتية؟
- وإن الجرد مصدر آخر للمعلومات. ونحن نوافق على أن قائمة الجرد تشكل مصدراً قيماً للمعلومات بشكل عام، إلا أننا نوصي بأن يعتمد التقييم في المقام الأول على المعلومات التي قدمتها الأطراف المتعاقدة نفسها من خلال التقارير بشأن الامتثال.

- يُذكر في الجدول 1 أن المعايير الموضوعية ستساعد في تحديد المعلومات وتوحيدها وتنظيمها وما إلى ذلك. ومع ذلك، لدينا بعض الأسئلة حول الأسئلة التوجيهية المذكورة في مسودة المخطط التفصيلي باعتبارها داعمة للمعايير:
- ما هو عدد البلدان التي أعملت حقوق المزارعين بشكل كامل/جزئي؟ - ومن سيستنتج ما إذا كانت الدولة قد أعملت حقوق المزارعين بشكل كامل أو جزئي فقط، وكيف سيقوم بذلك؟ وعلى أي أساس سيتم استخلاص مثل هذه الاستنتاجات؟ ونعقد أنه من المهم جدًا توضيح هذه العناصر نظرًا لأن الأسئلة الواردة في التقرير بشأن الامتثال تسأل فقط عن التدابير المتخذة لتنفيذ المادة 9، ولكن الافتقار إلى التدابير قد لا يكون مؤشرًا على عدم التنفيذ بل مجرد انعكاس للوضع الوطني، وربما لا يتطلب أي تدابير محددة. وينطبق نفس الاعتبار على السؤال "ما هو عدد البلدان التي اعتمدت سياسات وتدابير قانونية لإعمال حقوق المزارعين؟"
- سبب آخر لتنظيم التقييم وكذلك التوصيات حسب الأقاليم.

----- المركز الأفريقي للتنوع البيولوجي

نرى أن هذا التقييم لا ينبغي أن يكرر أخطاء التقارير بشأن الامتثال الحالية التي تعتبر سطحية، وأنه يجب أن يسعى إلى تقديم معلومات موضوعية إضافية قد تستلزم الجمع بين استخراج المعلومات من الوثائق الموجودة مثل قائمة التدابير الوطنية، وأفضل الممارسات والدروس المستخلصة من أعمال حقوق المزارعين، وخطة العمل العالمية.

ويجب جمع معلومات إضافية وأكثر موضوعية من الأطراف المتعاقدة في ما يتعلق بالقيود والعوائق الاقتصادية والعملية والقانونية والسياسية التي تواجهها الأطراف المتعاقدة في أعمال حقوق المزارعين بشكل كامل وهادف. وعندما نشير إلى المعوقات العملية، فإننا نفكر هنا على وجه التحديد في عدم قدرة المزارعين على أعمال حقوق المزارعين بسبب الممارسات المنبثقة عن الزراعة الصناعية مثل استخدام الكيماويات الزراعية والبذور المعدلة وراثيًا.

وتعتبر منظمات المزارعين والمجتمع المدني من أصحاب المصلحة المهمين وينبغي أيضًا إشراكهم في جمع المعلومات والبيانات ودراسات الحالة الموضوعية.

لجنة التخطيط الدولية للسيادة الغذائية

ينبغي أن تحتوي المعلومات التي سيتم جمعها من الأطراف المتعاقدة والجهات الفاعلة الأخرى أيضًا على إجابات عن الأسئلة التالية:

- ما هي التدابير الوطنية التي تحد بشكل كامل أو جزئي من أعمال حقوق المزارعين؟
- هل هناك أشكال من حقوق الملكية الفكرية مسموح بها بشأن المواد وأجزاء ومكونات البذور التي يوفرها المزارعون (على سبيل المثال من بنوك الجينات)؟
- هل هناك أي إجراءات أو أطر قانونية تمنع أو تحد من تبادل وبيع البذور من المزارعين إلى المزارعين؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فكيف تحدّ هذه التدابير من التبادل؟
- كيف تطبق التشريعات الوطنية المادة 8 من اتفاقية التنوع البيولوجي في ما يتعلق بمعالجة التطبيق الكامل للموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة؟
- هل يخضع بلدك لأطر إقليمية منسقة بشأن تجارة البذور لتكييف سياقاتها القانونية الوطنية مع إطار الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة؟
- هل يسمح بلدك بزراعة الأصناف المعدلة وراثيًا أو من التقنيات الجديدة لتربية السلالات؟ ما هي التدابير التي يتم تنفيذها لحماية تلوث بذور المزارعين من المحاصيل المعدلة وراثيًا؟
- ما هو فهمك لحقوق المزارعين؟

وحدة الفلاحين الأكاديمية "Tiahuanacu" التابعة للجامعة البوليفية الكاثوليكية

ستستفيد شمولية الأساس المفاهيمي لحقوق المزارعين من اتباع نهج تعديدي ومتعدد التخصصات. وينطوي ذلك على: (1) إدراج مدخلات من المزارعين وغيرهم من الجهات الفاعلة على مستوى القاعدة الشعبية، مثل الشعوب الأصلية، في عملية جمع المعلومات، من خلال، على سبيل المثال، جلسة عبر الإنترنت

<p>للحوار المباشر و/أو طلب لتقديم بيانات خطية موجهة؛ (2) واستخدام مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك المؤلفات غير الرسمية ذات الصلة، التي تعكس وجهات نظر المزارعين والشعوب الأصلية بشأن حقوقهم المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة والظروف اللازمة لإعمال هذه الحقوق. وسيكون الأساس المفاهيمي لحقوق المزارعين أكثر شمولاً وقابلية للتطبيق إذا تم تحليل أحكام المادة 9 من خلال منظور المواد الأخرى ذات الصلة، مثل المادة 5 (صيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستكشافها وجمعها وتوصيفها وتقييمها وتوثيقها) والمادة 6 (الاستخدام المستدام) والمادة 13 (تقاسم المنافع في النظام المتعدد الأطراف) والمادة 12 (بشأن الوصول الميسر، أي 12-3 د) والمادة 15 (المجموعات خارج الموقع الطبيعي).</p>	
	<p>2: تحليل المعلومات والبيانات، صياغة التقييم الأول</p>
<p>الولايات المتحدة الأمريكية</p> <ul style="list-style-type: none"> • إعداد دراسات حالة / دراسات مواضيعية بناء على المادة 9 الأحكام الخاصة بحقوق المزارعين (أي المادة 9-1؛ والمادة 9-2 أ إلى ج؛ والمادة 9-3) أثناء صياغة وتحرير حالة التنفيذ بحسب الأقاليم. <p>----- كندا</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحتوي النقطة 1 (مراجعة التقديم حسب البلد والمنطقة) على حاشية تنص على أنه "بالنظر إلى الاختلافات والخصوصيات الإقليمية، يمكن اتباع نهج إقليمي". وهذا أمر محير. هل ينبغي أن يكون نصها كما يلي: "بالنظر إلى الاختلافات والخصوصيات الإقليمية، هل ينبغي اتباع نهج "قطري"؟" • عند مناقشة المادة 9-3، ينبغي الاعتراف بحقيقة أن المادة 9-3 تسمح للأطراف المتعاقدة بتشريع نطاق قدرة المزارعين على حفظ واستخدام وتبادل وبيع البذور المحتفظ بها في المزرعة. وقد يكون ذلك بسبب قواعد الصحة النباتية بموجب الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، وضمانات البذور عالية الجودة بموجب نظم البذور التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحقوق الملكية 	<ul style="list-style-type: none"> • استعراض التقرير بحسب البلدان والأقاليم¹⁶ • إعداد دراسات حالة / دراسات مواضيعية بناء على الأحكام الخاصة بحقوق المزارعين (أي المادة 9-1؛ والمادة 9-2 أ إلى ج؛ والمادة 9-3) أثناء صياغة وتحرير حالة التنفيذ بحسب الأقاليم.

¹⁶ بالنظر إلى الاختلافات والخصوصيات الإقليمية، يمكن اتباع نهج إقليمي

الفكرية بموجب الاتحاد الدولي لحماية الأصناف الجديدة من النباتات، أو شكل فريد آخر من أشكال حماية الأصناف النباتية.

مدغشقر

مراجعة الاتصالات الواردة حسب البلد والإقليم • إعداد دراسات الحالة والدراسات المواضيعية بناءً على الأحكام المتعلقة بحقوق المزارعين (أي الفقرة 9-1 والفقرات 9-2 أ إلى ج والفقرة 9-3)، كجزء من تقييمات التنمية بشأن حالة التقدم بحسب الإقليم.

بنما

Diseñar instrumentos (cuestionarios o formularios) que permitan la evaluación de las Partes Contratantes, con respecto a los análisis de documentos.

النيجر

- إشراك المعنيين في المقام الأول، وهم المزارعون.
- النص الأصلي: Impliquer les concernés premiers qui sont les agriculteurs.

جمعية تربية النبات لصالح المجتمع - APBEBES

- الاستفسارات مع الأطراف وأصحاب المصلحة في حالة فقدان معلومات مهمة
 - تحليل حالة التنفيذ، بما في ذلك الثغرات والتحديات القائمة على أحكام حقوق المزارعين
-

شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء

- كما ذكر أعلاه، من المهم وضع معايير واضحة لتقييم حالة أعمال حقوق المزارعين. وإن الادعاء بأن بعض الإجراءات تساهم في أعمال حقوق المزارعين لا يعني أن هذا هو الحال بالفعل. وبالمثل، فإن وضع أطر سياسية أو مؤسسية لا يسمح لوحده بتقييم تأثيرها الحالي على أعمال حقوق المزارعين (النتائج). وينبغي أن تكون المعايير المطبقة سليمة منهجيا وتركز على نتائج التدابير والممارسات. وعلاوة على ذلك، ينبغي توضيحها.

الاتحاد الدولي للبذور

- ورد في مسودة الخطوط العريضة أنه سيتم إعداد دراسات الحالة/المواضيعية أثناء إجراء التقييم. وكما ذكرنا من قبل، فإننا نرى أن دراسات الحالة هذه يمكن أن تكون مفيدة في تحليل المواقف أو التدابير التي قد يُنظر إليها على أنها تحد من أعمال حقوق المزارعين. ومع ذلك، فإن الغرض من إجراء دراسات حالة توضح تدابير أعمال حقوق المزارعين ليس واضحا تماما. وإذا كان هذا بغرض تقديم أمثلة، فقد تم تضمين هذه التدابير في الجرد ويمكن الرجوع إليها بسهولة.

المركز الأفريقي للتنوع البيولوجي

هناك العديد من الأطراف في المعاهدة، ويجب التغلب على التحدي المتمثل في ضمان عكس تجرية كل طرف بشكل صحيح وصادق.

وقد تكون بعض المواضيع المشتركة واضحة من تحليل البيانات وتقييمها، على سبيل المثال، قد تظهر قوانين حماية البذور التجارية وأصناف النباتات، ومعايير الصحة النباتية، وضوابط الاستيراد والتصدير وما إلى ذلك، كمواضيع رئيسية تعمل ضد الأعمال الهادفة لحقوق المزارعين على سبيل المثال.

وقد يتمثل الموضوع الرئيسي الآخر في هيمنة الزراعة الصناعية وارتباطاتها بالنظم الغذائية العالمية الحالية التي أدت إلى تهميش وتآكل نظم بذور المزارعين وتآكل حقوق المزارعين مع مرور الوقت. وقد تكون هذه المواضيع الرئيسية بمثابة خط مشترك قد يشمل معظم الأطراف في المعاهدة، إن لم يكن جميعها.

وبالتالي، قد يكون هناك موضوع آخر يتمثل في أن حقوق المزارعين في ما يتعلق ببذورهم ومواردهم الوراثية، قد تم إعمالها في الغالب كمجموعة من التدابير غير الملزمة قانوناً عندما تكون هناك تفويضات غير ممولة من قبل الأطراف المتعاقدة. وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون التقييم حيويًا لمشاريع النخبة التي يتم عرضها كأمثلة على إعمال حقوق المزارعين والتي لا تمثل أمثلة نموذجية خاصة بالنسبة لبلدان الجنوب.

لجنة التخطيط الدولية للسيادة الغذائية

ينبغي أيضًا السماح لمنظمات المزارعين ومنظمات المجتمع المدني بتقديم الوثائق والمدخلات حسب الإقليم أو على المستوى الوطني.

وحدة الفلاحين الأكاديمية "Tiahuanacu" التابعة للجامعة البوليفية الكاثوليكية

يُقترح أن تكون هناك مجموعة واحدة من الأسئلة دون التفريق بين "الاستبيان التوجيهي العام" و"الاستبيان التكميلي"، لأن الأخير يشير إلى جوانب موضوعية. وهذا أمر مهم بشكل خاص بالنظر إلى أن الأسئلة المتعلقة بتقدير حجم البلدان وفقًا لمعايير محددة توفر معلومات محدودة في ما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق المزارعين بشكل فعال. وتتمثل الجوانب الهامة الأخرى للتقييم في ما يلي:

- ما هي الإنجازات التي تحققت في تنفيذ أحكام المادة 9؟

- ما هي الآثار والآثار الإيجابية لتعزيز وحماية حقوق المزارعين على حفظ الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام ورفاهية المزارعين؟
 - ما هي التدابير والعمليات التي تحد من تعزيز وحماية حقوق المزارعين؟
 - ما هي التدابير المتخذة بشأن الوصول وتقاسم المنافع التي تؤثر (إيجاباً أو سلباً) على حماية حقوق المزارعين؟ وإذا أمكن ما هي النتائج؟
 - ما هي تدابير التعاون في ما بين بلدان الجنوب المخطط لها والمطبقة لتعزيز وحماية حقوق المزارعين؟ وإن أمكن: ما هي الأنشطة والنتائج؟
 - كيف يتم أخذ الصكوك والإعلانات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في الاعتبار عند تعزيز وحماية حقوق المزارعين؟ وإذا أمكن، ما هي الصكوك والإعلانات؟ وما هي النتائج؟
 - ما هي أنشطة التوعية والتدريب بشأن حقوق المزارعين التي تم تنفيذها أو المخطط لها؟ ما هي الأنشطة التي تم تنفيذها؟ من هم المشاركون (مع بيانات مصنفة حسب الجنس والعمر*)؟ ما هي النتائج؟
 - ما هي المبادرات والإنجازات المراعية للمنظور الجنساني (مع إيلاء اهتمام خاص للنساء) في ما يتعلق بحقوق المزارعين؟
- *يتوافق ذلك مع إطار كوفينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

العرض الإقليمي

3: عرض تقارير التقييم والتحقق من صحتها، بحسب الأقاليم¹⁷

¹⁷ يجب أن تكون سبعة تقارير تقييم إقليمية جزءاً من تقرير التقييم

<p style="text-align: right;">مدغشقر</p> <ul style="list-style-type: none"> • سيتم تنظيم العروض الإقليمية في شكل ندوات عبر الإنترنت أو اجتماعات بنسق مختلط في كل إقليم. وستهدف إلى تقديم التقييمات الإقليمية الأولية والتحقق من صحتها، وإذا لزم الأمر، جمع المساهمات الإضافية المحتملة. • توحيد ودمج جميع التعقيبات الواردة بحسب الأقاليم. والانتهاء من تقييم التقدم المحرز في أعمال حقوق المزارعين. <p style="text-align: center;">-----</p> <p style="text-align: right;">كندا</p> <ul style="list-style-type: none"> • اقتراح التواصل مع جهات الاتصال التابعة للأطراف المتعاقدة عند إعداد العروض الإقليمية من أجل توفير خطوة إضافية للتحقق. <p style="text-align: center;">-----</p> <p style="text-align: right;">بنما</p> <ul style="list-style-type: none"> • عقد اجتماعات افتراضية أو بحضور الأعضاء، في البلدان والأقاليم، بهدف اقتراح التقييم أو تعديله أو التحقق من صحته بتوافق الآراء. • طلب أن تكون أدوات العمل (السياسات) سهلة الاستخدام، مع مراعاة أن بعض المزارعين يستخدمون تكنولوجيا المعلومات الجديدة. • إجراء مشاورات وطنية وإقليمية تسمح للأقاليم بتقييم حالة أعمال حقوق المزارعين. <p style="text-align: right;">النص الأصلي</p> <ul style="list-style-type: none"> • Realizar reuniones de trabajo virtuales o presenciales, con la finalidad que, en países y regiones, se puedan sugerir, modificar o validar, las evaluaciones presentadas para consensos. 	<ul style="list-style-type: none"> • سيتم تقديم عرض إقليمي من خلال ندوات إلكترونية، أو اجتماعات مختلطة، لكل إقليم لعرض التقييم الإقليمي الأولي والتحقق من صحته، وجمع أي مداخلات إضافية، إن وجدت. • توحيد ودمج جميع التعقيبات الواردة بحسب الأقاليم. • الانتهاء من تقييم حالة تنفيذ حقوق المزارعين، بحسب الأقاليم.
------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

- Solicitar que los instrumentos de trabajo (cuestionarios) sean más amigables para complementar, considerando que, algunos agricultores utilizan las nuevas tecnologías informáticas.
- Realizar consultas por países y luego regionales, que permitan evaluar el Estado de implementación de los Derechos del Agricultor.

جمعية تربية النبات لصالح المجتمع - APBRES

- سيتم تقديم عرض إقليمي من خلال ندوات إلكترونية، أو اجتماعات مختلطة، لكل إقليم (بما في ذلك الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة، وخاصة مجموعات المزارعين) لعرض التقييم الإقليمي الأولي والتحقق من صحته، وجمع أي مداخلات إضافية، إن وجدت.

شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء

كما هو الحال في القسم العام، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتلقي المدخلات من منظمات المزارعين والشعوب الأصلية من أجل التقييم، بصفتهم ممثلين لأصحاب الحقوق بموجب حقوق المزارعين. ونحن ندعو الأمانة العامة إلى النظر في المقترحات المقدمة أعلاه.

الاتحاد الدولي للبذور

- ورد في مسودة الخطوط العريضة المفصلة أنه سيتم تقديم العرض لكل إقليم من أجل "عرض تقارير التقييم الأولي والتحقق من صحتها". ليس من الواضح تمامًا ما المقصود بـ "التحقق من صحة" التقييم الأولي. وسيكون من الجيد توضيح ما إذا كان من المفترض أن يكون التحقق من الصحة بحسب الأقاليم بمثابة التحقق من صحة النتائج الواقعية للتقييم ويهدف إلى تصحيح الأخطاء الواقعية المحتملة أو ما إذا كان ذلك سيتضمن أيضًا التحقق من صحة التقييم (أي الاستنتاجات/التوصيات) أيضًا.

المركز الأفريقي للتنوع البيولوجي

تتكون أفريقيا من 54 بلدًا، حيث الاتصال بالإنترنت غير مستقر لكل من الأطراف والمزارعين، مما يجعل الاجتماعات عبر الإنترنت ليس فقط مرهقة بل صعبة. وسيكون من المهم تخصيص بضعة أيام لعقد اجتماع إقليمي، في أفريقيا، يشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين، حيث يتم تقديم مسودة جيدة لتقرير التقييم. ويجب ألا يتمثل الهدف من هذا الاجتماع في التحقق من صحة التقرير ولكن تقديم التقرير وطلب التعقيبات. ويجب مراعاة هذه التعقيبات عند إعداد التقرير النهائي.

لجنة التخطيط الدولية للسيادة الغذائية

ينبغي أن تكون العروض التقديمية الإقليمية في شكل مفتوح حيث يمكن أيضًا للجهات الفاعلة من منظمات المجتمع المدني المساهمة فيها. ولا يتيح شكل الندوة الإلكترونية الوقت الكافي للمناقشة وتقديم الرؤى المختلفة.

وحدة الفلاحين الأكاديمية "Tiahuanacu" التابعة للجامعة البوليفية الكاثوليكية

بعد الإجابة على السؤال 1، يُقترح عقد دورتين متباينتين بحسب الأقاليم: واحدة تستهدف المزارعين والسكان الأصليين. أما الأخرى، فتستهدف جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني. وبهذه الطريقة، سيكون من الممكن تحقيق مشاركة أكثر جدوى للمزارعين. وفي الجلسات مع المزارعين والسكان الأصليين، يُقترح ضمان المشاركة العادلة للنساء والشباب.

	توليف وتحريير حالة إعمال حقوق المزارعين
<p style="text-align: right;">مدغشقر</p> <ul style="list-style-type: none"> • إعداد تقرير التقييم (الأول) عن التقدم المحرز في إعمال حقوق المزارعين في الفترة ما بين يناير/كانون الثاني ومارس/آذار 2025. • عرض تقرير التقييم عن التقدم المحرز في إعمال حقوق المزارعين إلى الدورة الحادية عشرة للجهاز الرئاسي. <p style="text-align: center;">-----</p> <p style="text-align: right;">كندا</p> <ul style="list-style-type: none"> • كما أُشير في التعليقات على الجزء الأول من الملحق الأول، يُقترح أن يركز التقييم فقط على تقديم تحليل للوضع الحالي لحالة إعمال حقوق المزارعين ويمتنع عن تقديم توصيات بشأنها. <p style="text-align: center;">-----</p> <p style="text-align: right;">بنما</p> <ul style="list-style-type: none"> • إجراء مشاورات وطنية وإقليمية تسمح بتقييم حالة إعمال حقوق المزارعين باستخدام الأدوات المرجعية. <p style="text-align: center;">النص الأصلي</p> <ul style="list-style-type: none"> • Realizar consultas por países y luego regionales, que permitan evaluar el Estado de implementación de los Derechos del Agricultor, con instrumentos referentes. <p style="text-align: center;">-----</p> <p style="text-align: right;">النيجر</p> <ul style="list-style-type: none"> • نود أن يتم تمثيل جميع الأطراف الرئيسية بشكل فعال وبمشاركة قوية من المزارعين. <p style="text-align: center;">النص الأصلي</p>	<p>4: استعراض عمليات التقييم بحسب الأقاليم، وتحديثها إذا لزم الأمر</p> <ul style="list-style-type: none"> • إعداد التقييم (الأول) لحالة تنفيذ حقوق المزارعين • عرض تقييم "حالة إعمال حقوق المزارعين" على الجهاز الرئاسي في الدورة الحادية عشرة

• Nous souhaiterons que toutes les parties clés soient représentées activement avec une forte participation des agriculteurs

جمعية تربية النبات لصالح المجتمع - APBRES

إعداد التقييم (الأول) لحالة تنفيذ حقوق المزارعين في الفترة ما بين يناير/كانون الثاني ومارس/آذار 2025 (أو بعد ذلك بقليل، حيث لن يتم عقد الدورة الحادية عشرة للجهاز الرئاسي حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2025)

شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء

كما ذكرنا سابقاً، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتلقي المدخلات من منظمات المزارعين والشعوب الأصلية من أجل التقييم، بصفتهم ممثلين لأصحاب الحقوق بموجب حقوق المزارعين. ونحن ندعو الأمانة إلى النظر في المقترحات المقدمة أعلاه.

الاتحاد الدولي للبذور

• تنص مسودة الخطوط العريضة المفصلة تحت هذه النقطة على إجراءين: (1) إعداد التقييم (الأول) لحالة تنفيذ حقوق المزارعين؛ (2) وعرض تقييم "حالة أعمال حقوق المزارعين" على الجهاز الرئاسي في الدورة الحادية عشرة. ولكن المهمة 2 لفريق الخبراء التقني المخصص المعني بحقوق المزارعين تنص على ما يلي: "استعراض تقييم حالة تنفيذ المادة 9 من الاتفاقية الدولية المعاهدة وتقديم الاستنتاجات للدورة الحادية عشرة للجهاز الرئاسي." ولذلك، نقترح إدراج هذه الخطوة في مسودة الجدول 1 بين خطوات الإعداد والعرض على الدورة الحادية عشرة للجهاز الرئاسي، لكي تعكس ما قرره الدورة العاشرة للجهاز الرئاسي.

المركز الأفريقي للتنوع البيولوجي

يمكن بعد ذلك إرسال المسودة النهائية للتقييم إلى الأطراف للحصول على تعقيباتها الخطية، بشرط إتاحة الوقت الكافي لهذه التعقيبات. ويجب بعد ذلك أخذ التعقيبات في الاعتبار عند إعداد التقرير النهائي، الذي ينبغي تقديمه إلى الأطراف في الدورة الحادية عشرة للجهاز الرئاسي لمزيد من الدراسة واتخاذ القرارات.

وحدة الفلاحين الأكاديمية "Tiahuanacu" التابعة للجامعة البوليفية الكاثوليكية

بعد الاستجابة المذكورة أعلاه، يجب أن يراعي الاستعراض والتحديث الظروف الخاصة بالمزارعين والشعوب الأصلية، بما في ذلك النساء والشباب، واهتماماتهم وآراءهم ومشاركتهم.
